لعرض مشاكلكم ومقترحاتكم الخاصة بصفحة شؤون سورية، يرجى مراسلتنا على عنوان الجريدة البريدي: الشويخ ـ طريق المطار ـ شارع الصحافة ص.ب 23915 ـ الصفاة
الرمز البريدي: 13100 الكويت
أو على بريدنا الإلكتروني:
syrianaffairs@alanba.com.kw

السوريون قادمون.. 45 مليون نسمة بعد ربع قرن

أبدى رئيس مجلس الوزراء محمد ناجي عطري تخوفه من الأخطار القادمة معتبرا أن الطروحات والملاحظات المشار إليها يجب أن تلاقي الحلول العملية وبما ينعكس إيجابا على حياة الأجيال القادمة، مشيرا الى أن عدد السكان في سورية خلال الخمس وعشرين سنة القادمة سيصل إلى 45 مليون نسمة، في حال استمر معدل النمو السكاني بهذا المستوى، أي بعد 50 سنة سيتضاعف العدد ليصل إلى 90 مليون نسمة.

قطار حلب ـ مرسين يشرّع الأبواب أمام مشاريع ربط أوروبا بالخليج

جهاد تركي

انطلقت الرحلة الأولى لقطار حلب ـ مرسين من محطة بغداد في حلب بمعدل رحلة أسبوعيا وذلك في إطار الاتفاق المبرم بين المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية ونظيرتها التركية.

وقال مدير المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية م. جورج المقعبري خلال لقائه الوفد الإعلامي التركي الذي سافر على متن القطار إن افتتاح الخط يأتي في إطار تعزيز التعاون السككي بين سورية وتركيا بهدف زيادة عدد المسافرين من الجانبين وتخفيف الضغط عن المراكز الحدودية وتأمين رحلات سككية آمنة وسريعة للركاب والبضائع وخاصة بعد إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين.

وأضاف أن الخطوط الحديدية السورية تعمل على تطوير خطوطها الواصلة مع الجانب التركي من حيث البنى التحتية والقسم العلوي من الخطوط بهدف التكامل مع المشروع التركي للخط الحديدي المزمع إنشاؤه بين غازي عينتاب ومحطة جوبان به لتتصل مع محطة الراعي إلى حلب بمسافة 118 كيلومترا وبمدة ساعة واحدة عوضا عن الخط الحالي الذي يربط حلب بمدينة غازي عينتاب والذي يبلغ طوله 207 كيلومترات.

وأوضح المقعبري أن المؤسسة تقدم كل ما من شأنه جذب المسافرين لخط حلب ـ مرسين من حيث تخفيض أسعار تذاكر السفر وأجور نقل البضائع لافتا إلى استمرار التعاون بين الجانبين لتطوير وتأهيل الخطوط الحديدية السورية والعربات.

وأكد أنه يتم حاليا تجهيز محطة جبرين لتكون نواة شركة سورية ـ تركية مشتركة لتصنيع وتأهيل القاطرات والعربات حيث تم تجهيز المباني اللازمة على مساحة 24 هكتارا والتعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة لتجهيز مجموعة معامل ومصانع لتعمير وتصنيع قطارات الركاب وعربات نقل البضائع والصهاريج بمختلف أنواعها إضافة إلى تطوير الوصلات السككية بين حلب وميدان اكبس والقامشلي ونصيبين حتى الحدود العراقية. وبين المقعبري ان استمرار التعاون مع الجانب التركي في المجال السككي يهدف في المستقبل الى إمكانية تحقيق الربط بين شمال أوروبا ودول الخليج العربية وبين أوروبا وتركيا وسورية والعراق وإيران. ولفت المقعبري إلى أن المؤسسة بصدد دراسة 7 حلول لتأهيل خط حلب ـ ميدان اكبس الذي يشكل جزءا من خط حلب ـ مرسين وطوله 117 كم حيث تم اختيار إحداها بتكلفة 400 مليون دولار بهدف إيجاد خط سريع للقطارات يختصر المسافة والزمن.

بدوره أشار القنصل العام التركي في حلب عدنان كاججي الى العلاقات السورية ـ التركية المتنامية في كل المجالات والتي انعكست إيجابا على تطور النقل السككي وخاصة بعد إلغاء سمات الدخول بين البلدين ما أدى الى زيادة عدد المسافرين وارتفاع حجم تبادل البضائع الأمر الذي تطلب إيجاد حلول وبدائل ممكنة لاستيعاب هذه الأعداد والكميات. يشار إلى أن قطار حلب ـ مرسين يتألف من عربتي صالون درجة أولى وعربة منامة وعربة مطعم ينطلق من حلب بمعدل رحلة أسبوعيا يوم الجمعة في الثالثة صباحا ويعود من مرسين الساعة الحادية عشرة ليلا كما ان سعر التذكرة للشخص الواحد في عربة الدرجة الأولى 875 ليرة والمنامة 1625 ليرة وسعر التذكرة للطفل الواحد 440 ليرة والمنامة 1190 ليرة.

كونوا معنا

فلاحو المنطقة الشرقية: الوضع لا يحتمل جفاف السماء ومشروعات على الورق

معاناة لا يستهان بها، خوف من المستقبل الآتي من ماذا يا ترى؟ يتحدث الفلاحون بحسرة عن موسم القمح الذي لم يكونوا يتوقعون أنهم سوف يجدون «تبنا» وليس قمحا. نعم، الفلاحون في وضع لا يحسدون عليه إذ ان أكثر من مائة فلاح قالوا اننا لا نستطيع تقديم اجر العمال الذين ساعدونا أثناء الزراعة والتعب في الشتاء. والسبب هو «السونة الصفراء» التي حصدت الأخضر واليابس، اضافة لغلاء المازوت وهذا بحد ذاته حديث ذو شجون سبق ان تعرضنا إليها. هذا هو الوضع في المنطقة الشرقية علما ان من يقرأ الصحافة كل يوم يستبشر خيرا فالمشروعات وتوقيع الاتفاقيات ووصول المستثمرين الذين لبوا الدعوة من عدة بلدان عربية وأجنبية، بحوارهم المفتوح مع الجهة الراعية، إلى إقرار جملة من المشروعات التي طرحتها الحكومة، والمقدرة بمائة وأربعين مشروعا متاحا في مجالات متنوعة أهمها: السياحة والصناعة والزراعة والبنى التحتية والخدمات والتجارة. وقد قدرت هذه المشاريع بنحو 66 مليار ليرة سورية. أهمية هذه الاتفاقيات وتوقيعها، جاءت في وقت احتلت فيه المنطقة الشرقية ومسألة البادية واجهة الحدث الاقتصادي طيلة فصل الشتاء، وإن لم تنحسر بعد. سلة المشروعات المطروحة على المستثمرين تلبي، إن تحقق معظمها، الحاجات الضرورية التي تتطلبها المنطقة الشرقية، التي عانت من قصور مزمن في مشروعات البنية التحتية، التي من شأنها أن تحدث نموا اقتصاديا واجتماعيا ملموسا لسورية بشكل عام وللمنطقة بشكل خاص، فيها، وتمتص أعدادا كبيرة من الشبان الداخلين إلى سوق العمل كل عام. كلنا يعلم أن مشاريع استصلاح الأراضي والري والزراعة التي أنشأتها الحكومات المتعاقبة كانت مصحوبة بزخم سياسي، أكثر منه اقتصادي. فهل حان وقت العمل الاقتصادي المجرد، والذي يجعلنا نتفاءل بمستقبل هذه المنطقة الحيوية، التي نتمنى أن تصبح فعلا، الحديقة الخلفية لسورية في السنوات القادمة، نظرا لما تختزنه من ثروات باطنية وزراعية وحيوانية وبترولية، وحتى سياحية. تحضرني الآن ذكريات أول زيارة ميدانية لتدمر وللمنطقة الشرقية في بداية عملي الصحافي في مجال السياحة صيف عام 1997، عندما اصطحبنا وزير السياحة كان هناك مهرجان خاص للهجن والفروسية واستقدام الخيول العربية الأصيلة لسمو الشيخ محمد بن ارشد آل مكتوم الى باديتنا وعروس صحرائنا تدمر والاستقبال الحافل من قبل المعنيين في الحكومة وشيوخ العشائر والمواطنين لتلك الأنشطة. وفي الطريق كانت ترتسم لنا لوحة فسيفسائية لمستقبل المنطقة بعد بضع سنوات، عندما تغرس الأشجار وتنمو على مدى الأفق، وتباشر مؤسسة مزارع الدولة باستثمار الأراضي المستصلحة المخصصة لها، ويتم الانتهاء من بناء القرى النموذجية لتوطين فلاحي الغمر، ومربي الماشية. كنا نصغي إلى شرح المعنيين من محافظ حمص والرقة، والأمل يحدونا بأن نعود بعد عدة سنوات لنرى الحلم وقد تحقق فعلا، وأضحت باديتنا والمنطقة الشرقية جنة سورية الواعدة بالغلال، التي تكفي لإمداد الشرق الأوسط بالغذاء، حسب ما أكدوا لنا آنذاك. سنون مضت منذ ذلك التاريخ، إلا أن شيئا من تلك اللوحة الجميلة لم يكتمل. فهل ستعوض الاتفاقيات من قبل المستثمرين العرب والأجانب، والسوريين في الاغتراب، كل تلك السنين التي ضاعت سدى، وجعلت من هذه المنطقة أكثر فقرا وتخلفا عن باقي مناطق سورية؟ وهل ستخص الحكومة يا ترى مشاريع تلك المنطقة التي تعتمد على السماء والسخاء من قبل الدولة بمشاريع بنى تحتية زراعية وصناعية كتلك المتعلقة بسلة الغذاء السورية خاصة القمح، وهل ستقدم الدولة عناية خاصة، وميزات تشجيعية غير مسبوقة، تدفع بالمستثمرين إلى الإقبال بشغف على مشروعات من هذا القبيل؟ أم أن التعقيدات الإدارية المتعارف عليها ستلحق بها، وتحيلها إلى مجرد مشروعات على الورق؟

هدى العبود

قانون جديد يحمي الصناعات الوطنية الناشئة في وجه تحرير التجارة والانفتاح

قال وزير الصناعة فؤاد عيسى الجوني إن «قانون حماية الصناعات الناشئة يؤمن حماية للصناعة الوطنية الجديدة في سورية وللقطاعات الصناعية التي تضررت أو يمكن أن تتأثر نتيجة تحرير التجارة وانفتاح الأسواق أو التي تحتاج إلى إعادة هيكلة».

وكان الرئيس بشار الأسد اصدر الثلاثاء الماضي القانون رقم 24 الخاص بحماية الصناعات الناشئة، حيث يتضمن القانون 27 مادة منها مواد تحدد شروط الحصول على الحماية للصناعات الناشئة، وإجراءات حمايتها.

وأضاف الجوني، في تصريحات صحافية، أن «القانون مطلب للصناعيين وسيشجع على الاستثمار في صناعات جديدة في سورية لم تكن موجودة سابقا أو تحديث صناعات قديمة بتقنيات جديدة»، مشيرا إلى «ما نص عليه القانون من وجود لجنة برئاسة وزير الصناعة لدراسة طلبات الحماية من الصناعيين ترفع مقترح الحماية إلى رئاسة مجلس الوزراء لإقرارها على ألا تتجاوز مدة الحماية خمس سنوات».

ويهدف القانون إلى إيجاد مناخ استثماري مشجع لوجود الصناعات الناشئة، والتي يقصد بها الصناعات التي تكون في مراحلها الأولى من النمو بما فيها الصناعات المعرفية، وتمكينها من المنافسة في الفترة الأولى من بدايتها، وإعادة هيكلتها وتعزيز قدرتها التنافسية أمام الصناعات الأجنبية ذات الخبرة الطويلة.

وحدد القانون شروط الحصول على الحماية للصناعات الناشئة، بمرور سنة ميلادية على بدء الإنتاج، وأن تكون السلعة ذات جودة عالية وفق المواصفات القياسية السورية أو وفق المواصفات العالمية في حال عدم وجود مواصفات قياسية سورية.

واشترط أن تكون الطاقة الإنتاجية المتاحة محليا كافية بحيث لا تؤدي عند اتخاذ أي إجراءات وفق أحكام هذا القانون إلى اضطرابات في السوق المحلية، وأن تكون كفاءة الاستثمار في المنشآت الصناعية عالية، وألا تؤثر إجراءات الحماية على مصلحة المستهلكين.

كما حدد القانون الجديد إجراءات حماية الصناعة الناشئة، من خلال فرض رسوم جمركية أو زيادة الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات للمنتج المشابه للمنتج المطلوب حمايته وبما لا يتعارض مع التزامات القطر الناشئة عن الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والجماعية والمتعددة الأطراف، وتخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج لهذه الصناعة، إضافة إلى أي إجراءات أخرى تسمح بها الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة مع القطر تعزز قدرة المنتج الوطني ليكون منافسا للمستوردات المشابهة. يشار الى أنه تم إعداد هذا القانون وفق الأسس المعتمدة في اتفاقية التجارة الدولية «الجات» لعام 1994 فيما يتعلق بإجراءات الحماية التي يمكن للدول أن تتخذها دون الإخلال بمبدأ تحرير التجارة بعدما أصبح توفير الحماية الجمركية وغير الجمركية والإعانات للأنشطة الاقتصادية محظورا إلا في حالات استثنائية تدعمها مبررات قوية ولفترات محددة كما في وضع الصناعات الناشئة أو الجديدة، وذلك بحسب وزارة الصناعة.

2457 مخالفة لمرسوم منع التدخين خلال شهرين من تطبيقه

بيّن د.رضا سعيد وزير الصحة أنه تم تسجيل2457 مخالفة لتعليمات المرسوم 62 القاضي بحظر التدخين في الأماكن العامة منذ أن بدأ بتطبيقه في 21 من أبريل الماضي وتراوحت المخالفات بين 100 ألف ليرة سورية و2000 مع عقوبة مسلكية واحدة لأحد العاملين في وزارة المالية. ونقلت «تشرين» عن وزير الصحة تأكيده أن التعامل مع مشكلة التدخين يجب أن يتم باعتبارها قضية وطنية تتطلب تضافر جميع الجهود، مشيرا إلى أن التقيد بتطبيق تعليمات المرسوم سيسفر عن انخفاض واضح في أعداد المدخنين السلبيين ما سيؤدي إلى التخفيف من تعرضهم للأذيات الناجمة عن التدخين. ولفت د.سعيد بعد تسلمه جائزة جامعة الدول العربية التي منحت لسورية بمناسبة إصدار المرسوم التشريعي رقم 62 إلى تعميم رئاسة مجلس الوزراء الذي أكد على الجهات المهنية ضرورة التقيد بالتعليمات التنفيذية للمرسوم بحذافيرها والتطبيق الصارم لها، مؤكدا أن التعاون في تطبيقه سيسهم في الحد من انتشار ظاهرة التدخين خاصة بين النساء واليافعين. جدير بالذكر أنه تم تكريم سورية في السابع من الشهر الجاري ممثلة بوزارة الصحة في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة بمناسبة إصدار وتطبيق المرسوم 62 القاضي بمنع التدخين.

بعد ارتفاع الطلب بموازاة ارتفاع الحرارة الشديد

«الكهرباء» تحذّر: ترشيد الاستهلاك أو التقنين

حذر د. أحمد قصي كيالي وزير الكهرباء إن الحاجة ماسة إلى مزيد من التعاون وتضافر الجهود بين المواطنين والوزارة للحفاظ على الوضع الكهربائي المستقر حاليا أي حالة التوازن بين إنتاج الطاقة والطلب عليها.

وأضاف وزير الكهرباء في تصريح لمندوب «سانا» أن الوزارة تقوم حاليا بتلبية الطلب على الطاقة ولكن في ظل ارتفاع درجات الحرارة المستمر وبالتالي ارتفاع الطلب على الطاقة وفي حال عدم استجابة المواطن لحملة التوعية حول ترشيد الطاقة التي تقوم بها الوزارة فربما يكون الاضطرار للتقنين حلا واردا لأن التوقعات تؤكد أن الحرارة ستكون مرتفعة بشكل لافت خلال الشهرين القادمين وهذا يؤدي إلى ارتفاع ذروة الطلب مترافقا مع انخفاض مردودية مجموعات التوليد موضحا أن الإضافات التي تمت في مجال التوليد تآكلت بارتفاع الطلب. وبين كيالي أن أرقام ذروة الاستهلاك وصلت يوم السبت الماضي إلى نحو 6700 ميغاواط وهي تعادل ذروة يوليو العام الماضي فيما وصلت ذروة مايو إلى 6272 ميغا واط بينما كانت نحو 5800 ميغاواط في مايو 2009. وأوضح وزير الكهرباء أنه تمت اضافة نحو 500 ميغاواط خلال الفترة من يوليو العام الماضي حتى الآن وانه توجد الآن مجموعتان جديدتان في توسع محطة بانياس الأولى بدأت تجارب التشغيل والثانية ستبدأ في منتصف الشهر المقبل وستضيف نحو 260 ميغاواط فيما دخلت مجموعتان غازيتان بالخدمة باستطاعة 300 ميغاواط في توسع محطة تشرين الذي تنفذه شركة إيرانية وحاليا بانتظار دخول مجموعة بخارية باستطاعة 150 ميغا واط وبمجموع 450 ميغاواط.

ولفت د.كيالي إلى أنه تم إيقاف كل الصيانات الدورية في يونيو لأجل الامتحانات ولم يبق سوى الصيانات المبرمجة سابقا التي تقوم بها الخبرات الأجنبية المتعاقد معها وبالتالي فكل مجموعات التوليد تعمل حاليا الا إذا حدث أمر طارىء وهذا متوقع مع وجود عدد من مجموعات التوليد القديمة.

الديزل الأخضر في محطات الوقود بـ 22 ليرة لـ «الليتر»

طلبت الشركة العامة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية (محروقات) من كل فروعها بالمحافظات ضرورة التعميم على كل محطات الوقود الخاصة التي ترغب باستجرار المازوت الأخضر.

وأيضا تقديم الطلبات وفق الأصول القانونية والموافقة على الكميات المطلوبة لها من قبل الشركة عن طريق الفروع التابعة لمحروقات في المحافظات السورية شريطة عدم الجمع بين نوعين من المادة في المحطة نفسها والاقتصار على نوع واحد إما المازوت الأخضر وإما النوع الآخر وذلك منعا للتلاعب بين النوعين.

وجاء طلب الشركة من فروعها بعد ثبوت نجاح تجربة بيع المادة في المحطات الحكومية التابعة للشركة.

وكان مدير عام شركة محروقات عبدالله خطاب أكد أن المازوت الأخضر سيكون خلال أيام قليلة في كافة محطات وقود شركة محروقات، وأضاف أنه لاحقا لقرار وزارة الاقتصاد بتسعير الديزل الأخضر بـ 22 ليرة لليتر ستقوم شركة محروقات بتأمين الديزل لكافة محطات الشركة وبإمكان أي سيارة التزويد بالديزل الأخضر بعد أن كان مقتصرا على باصات النقل الداخلي، حسب صحيفة «الثورة».

ومن شأن ذلك الحد بشكل كبير من الآثار البيئية والصحية التي كان يخلفها الديزل المعتمد حاليا عدا كونه يوفر الكثير من الصيانات وحتى الوقود لأن الاحتراق كامل وبالتالي المردود أعلى.

وحول مواصفة الديزل الأخضر وتوفيره لمحطات الوقود الخاصة قال خطاب: الديزل المعتمد هو وفق المواصفة الأوروبية يورو 4 وخلال فترة قريبة سيتم توفيره لكل محطات الوقود الخاصة، وختم خطاب بدعوة أصحاب السيارات لاستخدام الوقود الجديد وملاحظة المردود على الآليات في الصيانة والاستهلاك وحتى درجة تحاشي مخالفات تصاعد الدخان المرورية.